قبل أيام من قمة مرتقبة

واشنطن تجدد اتهام بكين بسرقة التكنولوجيا الأميركية

مصنع صيني

قبل أقل من أسبوع من موعد القمة الأميركية – الصينية المرتقبة على هامش اجتماع مجموعة العشرين في بوينس آيرس، قدمت بعثة الولايات المتحدة في جنيف طلبا ثانيا لمنظمة التجارة العالمية لتشكيل هيئة تُقاضي الصين حول انتهاكات بكين حقوق الملكية الفكرية.

لكن الواقع يقول إن جذور هذه الشكوى، أو الطلب الأول في التقاضي، يعود إلى 23 آذار (مارس) الماضي.

وقبل عشرة أيام من موعد القمة، شنَّ روبرت لايتزر الممثل التجاري الأمريكي هجوما قويا ضد الصين على الجبهة التجارية بشأن الملكية الفكرية.

وفي طلبها لمنظمة التجارة العالمية، ذكرت واشنطن أن بكين وافقت عند انضمامها للمنظمة على توفير بعض الحماية لحقوق الملكية الفكرية من بينها حماية الحقوق الاستئثارية لأصحاب براءات الاختراع، ومنح مواطني الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة معاملة لا تقل عما تمنحه لمواطنيها فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية.

بيد أن سياسات الصين تسعى باستمرار إلى حرمان أصحاب البراءات الأجانب لمصلحة الشركات الصينية، حسبما جاء في المذكرة الأميركية.

وتشير الولايات المتحدة إلى أن السياسات الصينية تُحرم أصحاب براءات الاختراع الأجانب، بما فيها الشركات الأميركية، من حق أساسي منصوص عليه في لوائح براءات الاختراع يمنع المؤسسات الأخرى "الصينية" من استخدام التقنيات "الأميركية" بعد انتهاء عقد الترخيص.

وتؤكد واشنطن أن بكين تفرض على الشركات الأميركية والغربية عموما شروط عقد سلبية إلزامية تُميِّز ضد التقنيات الأجنبية المستوردة، وهو ما يُمثل انتهاكا لاتفاق منظمة التجارة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة "تريبس".

وتقول الولايات المتحدة "إنها أجرت مشاورات مع الصين حول هذه المسألة في تموز (يوليو) الماضي بيد أن المشاورات لم تحل النزاع، مما دفعها إلى طلب تأسيس الفريق التحكيمي".

وردت الصين في معرض رفضها الطلب الأمريكي بتأسيس فريق تحكيمي للتقاضي، بأنها تشعر بخيبة أمل إزاء الطلب الأمريكي، مؤكدة أنها ردَّت بشكل إيجابي على الأسئلة التي طرحتها الولايات المتحدة في المشاورة.

ووصفت بكين الاتهامات التي قدمتها واشنطن في طلب المشاورات بأنها "لا تستند إلى جدارة، وتقوم على التحريف المتعمد للقوانين والممارسات الصينية، ونتيجة لذلك، فإن الصين ليست في وضع يسمح لها بقبول إنشاء الفريق التحكيمي".

وبتأكيد الولايات المتحدة طلبها الأول بالتقاضي، لن يكون أمام الصين بعد الآن سوى الوقوف أمام الجهاز القضائي لمنظمة التجارة.

ولا يقف التوتر الذي يسبق القمة الأميركية – الصينية على هذا فحسب، ففي يوم الثلاثاء الماضي، ذكر روبرت لايتزر الممثل التجاري الأمريكي، في تقرير أن الصين لم تُصحح ممارساتها بانتهاك حقوق الملكية الفكرية التي انتقدتها الولايات المتحدة وعديد من الدول الأخرى منذ فترة طويلة، وأنها لم تُغيِّر جذريا ممارساتها غير العادلة وغير المعقولة والمشوهة للسوق.

وجددت واشنطن اتهاماتها لبكين بالاستمرار في تشجيع "سرقة" التكنولوجيا الأميركية، ونقل تلك التقنيات إلى السوق الصينية، مشيرة إلى منح الصين إعانات سخية لشركاتها.

وترفض بكين هذه الاتهامات، لكن بروكسل وطوكيو انضمتا إلى واشنطن في شجب الممارسات الصينية، وأصدرت الاقتصادات الثلاثة بيانا مشتركا في هذا الصدد في أيلول (سبتمبر).

واعتبر تقرير وزارة التجارة أن الصين اتخذت بشكل واضح إجراءات غير معقولة جديدة في الأشهر الأخيرة. ويستند التقرير الذي يتضمن 50 صفحة إلى النتائج التي توصلت إليها الشركات المدنية للأمن المعلوماتي التي أكدت "استمرار أنشطة القرصنة الصينية ضد بعض القطاعات الأميركية عالية القيمة". ووفقا للتقرير، فإن الكيانات التي يُدعمها نظام بكين تستهدف قرصنة "الإنترنت غير المادي، وشبكة الإنترنت للأجسام، والذكاء الاصطناعي، والطب الإحيائي، والفضاء المدني، والطاقات البديلة، والروبوتيات، والسكك الحديدية، والآلات الزراعية، وقطاع الأجهزة الطبية الراقية".

تأتي هذه الاتهامات المُعادة صياغتها في وقت تمرّ فيه الأسواق بمرحلة متشائمة بسبب احتمال تصاعد الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم.

وفي الوقت الذي تفرض فيه الولايات المتحدة تعريفات جمركية تبلغ قيمتها أكثر من 250 مليار دولار من المنتجات الصينية، وبكين على أكثر من 110 مليارات دولار من المنتجات الأميركية، هددت واشنطن بزيادة تشديد العقوبات إذا لم يتم العثور على حل لقضية الملكية الفكرية.

«بيتكوين» تتراجع 164 دولارا في يوم

تراجع كبير لعملة بيتكوين

سجلت العملة الرقمية المشفرة "بيتكوين" تراجعا بمقدار 164 دولارا منذ الساعة الخامسة من مساء الجمعة (بتوقيت نيويورك)، ليصل سعرها إلى 4265 دولارا، وفقا لمنصة تداول العملات الرقمية (بيتستامب).

وبحسب "الألمانية"، نقلا عن وكالة بلومبيرج للأنباء الاقتصادية أن سعر عملة "الريبيل" الرقمية المشفرة، انخفض بنسبة 0.3 في المائة إلى 40 سنتا، ويقل سعرها حاليا بنسبة 88 في المائة عن المستوى المرتفع الذي سجلته في الرابع من كانون الثاني (يناير) عند 3.32 دولار.

وتقلبت أسعار "بيتكوين" بمتوسط تبلغ نسبته 3.3 في المائة، حيث تم تداولها بأسعار تراوحت بين 4237 دولارا و4377 دولارا.

ويتم الآن تداول "بيتكوين" بسعر يقل بنسبة 78 في المائة عن مستواه المرتفع البالغ 9666 دولارا في 17 كانون الأول (ديسمبر) 2017.

وانخفضت أيضا عملة إثيريم الرقمية المشفرة بنسبة 0.1 في المائة إلى 120.09 دولار.

واستقرت عملة لايتكوين عند 31.36 دولار.

وسجلت القيمة السوقية للعملات الرقمية المشفرة خسائر بلغت نحو 46.711 مليار دولار خلال ثمانية أيام.

واستحوذت العملة الرقمية الأشهر "بيتكوين" على نصف الخسائر بـ 23.15 مليار دولار، حيث هبطت قيمتها السوقية من 97.40 مليار في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، إلى 74.25 مليار خلال تعاملات أمس.

وتراجعت "ريبيل" نحو 2.84 مليار دولار، إذ انخفضت من 19 مليار دولار الجمعة قبل الماضية، إلى 16.16 مليار أمس.

حقل ثارجات النفطي السوداني سيستأنف الإنتاج في مايو

قالت وكالة السودان للأنباء (سونا) نقلا عن وزير النفط السوداني أزهري عبد القادر عبد الله إن عملية إعادة تشغيل حقل ثارجات النفطي بجنوب السودان ستبدأ يوم الأحد وإنه سيتم استئناف الإنتاج في مايو أيار المقبل بعد توقف دام ست سنوات.

وجرى تعليق النشاط في حقل ثارجات الواقع في ولاية الوحدة عندما استولى متمردو جنوب السودان على المنطقة من القوات الحكومية بعدما اندلعت حرب أهلية في عام 2013.

ووقع الطرفان المتحاربان اتفاقا لتقاسم السلطة في سبتمبر أيلول تحت رعاية سودانية.

أدنوك الإماراتية تطلق محطة غاز الطويلة

أفاد بيان أن شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) أطلقت محطة الطويلة الجديدة لضغط الغاز التابعة لها امس الأحد.

وقالت أدنوك في البيان إن المحطة الجديدة ستضمن إمدادات غاز مستقرة إلى الصناعات الرئيسية في أبوظبي وإمارات الشمال.

تعديل عجز الموازنة يهدد بسقوط الحكومة الإيطالية

الحكومة الايطالية في ورطة

هدد ماتيو سالفيني، نائب رئيس الوزراء الإيطالي، بإسقاط الائتلاف الحاكم في البلاد، في حال تم تعديل نسبة العجز في موازنة البلاد التي أعدتها الحكومة للعام المقبل.

وجاءت تعليقات سالفيني التي نشرتها صحيفة "كوريري ديلا سيرا" الإيطالية، قبل ساعات من محاولة يقوم بها رئيس وزراء إيطاليا جوزيبي كونتي مع مسؤولي الاتحاد الأوروبي في بروكسل؛ بهدف إقناع المفوضية الأوروبية بصلاحية الموازنة التي تتضمن نسبة عجز متوقعة 2.4 في المائة خلال 2019، التي تعترض عليها الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي بقوة. ونقلت وكالة أنباء "بلومبيرج" الاقتصادية الأميركية عن سالفيني، الذي يحظى بتأييد شعبي متنام على خلفية تحمسه لقضية الموازنة، القول في مكالمة هاتفية مع كونتي: "لا يمكن المساس بنسبة العجز 2.4 في المائة، وإلا أسقطت الحكومة".

ووفقا للتقرير، يريد سالفيني تقديم تنازلات "ثانوية" فيما يتعلق بخطة الانفاق العام بالموازنة.

وصار سالفيني خلال الأسابيع الماضية صاحب صوت قوي للتعبير عن المعارضة للاتحاد الأوروبي، مقارنة بنائب رئيس الوزراء الآخر لويجو دي مايو، زعيم حزب "حركة خمس نجوم" الذي يشكل وحزب "الرابطة"، طرفي الائتلاف الحاكم في إيطاليا.

وكشف استطلاع للرأي أجراه معهد "إيبسوس" لصالح الصحيفة، حصول حزب "الرابطة" بزعامة سالفيني على نسبة تأييد شعبي وصلت إلى 32 في المائة في تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري، في حين تراجع حزب "حركة خمس نجوم" من 28.7 في المائة في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، إلى 27.7 في المائة هذا الشهر.

ومن المقرر أن يجتمع رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي، مع رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر في محاولة لتهدئة الخلاف المرير حول خطط الإنفاق في روما.

واقترحت المفوضية، الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، اتخاذ إجراء قانوني ضد إيطاليا، ما قد يؤدي إلى فرض غرامات باهظة، بسبب "عدم الامتثال الخطير بشكل خاص" لقواعد ميزانية منطقة اليورو.

وفي حديثه في روما قبل موعد اجتماعه في بروكسل، قال كونتي إنه يهدف إلى إقامة "حوار بناء، يصب في مصلحة كل من إيطاليا وأوروبا" من خلال "مفاوضات بدون توقف مع يونكر". وكانت هناك تكهنات حول عرض تسوية محتملة ليونكر منذ أن تحدث كونتي في البرلمان يوم الخميس الماضي حول "إمكانية تعديل بعض الإجراءات المنصوص عليها في قانون الموازنة". وكتبت صحيفة "لا ريبوبليكا" اليومية أن إيطاليا قد تخفض هدف عجزها في 2019 من 2.4 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. لكن كونتي استبعد إجراء تعديلات رئيسة، وأضاف "سيبقى كل شيء وسنجري الاصلاحات التي وعدنا بها.. ويجب تنفيذ الميزانية بالطريقة التي صيغت بها".

إندونيسيا تتوصل إلى اتفاق مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية

اتفاق تجاري بين اندونسيا ورابطة التجارة الأوروبية

توصلت إندونيسيا والدول الأعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية إلى اتفاق بشأن إقامة شراكة اقتصادية، والذي من المنتظر التوقيع عليه قبل نهاية العام. ونقلت وكالة "بلومبرج" للأنباء عن بيان صادر عن الرابطة أن الاتفاق يغطي التجارة في السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والمنافسة والمشتريات الحكومية ومجالات أخرى.

وكانت المفاوضات بين إندونيسيا والرابطة، التي تتألف من أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا قد بدأت في يوليو 2010.

وكان حجم تجارة البضائع بين إندونيسيا والدول الأعضاء في الرابطة قد وصل إلى 2.3 مليار دولار في عام 2017، طبقا للبيان.

مصر تركز على الاستفادة من بنيتها التحتية لتصبح مركزا إقليميا لتجارة الغاز

حقل غاز مصري

قال وزير البترول المصري طارق الملا إن بلاده ترى اهتماما متزايدا من شركات الطاقة الأميركية بتطوير مواردها البحرية من النفط والغاز الطبيعي وتتوقع مشاركة تلك الشركات في جولتي عطاءات قبل نهاية العام.

وبرزت مصر كنقطة جذب لشركات الطاقة الأجنبية بعد سلسلة من الاكتشافات الضخمة في السنوات الأخيرة، كان من بينها حقل ظهر البحري العملاق الذي يقدر حجم ما به من غاز طبيعي بنحو 30 تريليون قدم مكعبة.

وقال الملا إن مصر تريد أن تصبح مركزا إقليميا لتجارة الغاز بعدما حققت هدفها من الاكتفاء الذاتي، لكنها ستركز على الوفاء بالتزاماتها الحالية، ومن بينها عقد لتوريد الغاز للأردن، حالما تستأنف التصدير.

وعلى الرغم من إحجامه عن ذكر أسماء أصحاب العروض المحتملين، قال الملا إن هناك "زيادة في الإقبال من شركات أمريكية مختلفة، وسنرى هذا بشكل عملي عند انتهاء جولات العطاءات وتقديم العروض".

أضاف "هذا سيكون دليلا على اهتمامهم".

وقال الملا إن من المقرر أن يتم في 29 نوفمبر تشرين الثاني إغلاق باب تقديم عروض للتنقيب عن النفط والغاز بمناطق الامتياز البحرية في البحر المتوسط واستغلالهما تحت عناية الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) .

وأضاف أن من المقرر بدء جولة عطاءات ثانية لمناطق امتياز في البحر الأحمر قبل نهاية العام.

وكان الملا قد التقى بمساعد وزير الخارجية الأمريكي لموارد الطاقة فرانسيس فانون في القاهرة الأسبوع الماضي.

وقال مسؤولون ومصادر في قطاع النفط العام الماضي إن شركة إكسون موبيل تدرس الاستثمار بقوة في قطاع النفط والغاز المصري سعيا منها لتكرار النجاح الذي حققه منافسون في البلاد وتعزيز احتياطياتها.

سلط الملا الضوء على العمليات التي تقوم بها شركات أمريكية من بينها أباتشي التي تقوم حاليا بعمليات تنقيب وإنتاج بري.

وقال الوزير "نود أن نجذب المزيد من الشركات في قطاع النفط والغاز البحري وأعتقد أن هذا، مع فتح... المنطقة الحدودية الجديدة مثل البحر الأحمر، ومع ما نتحدث عنه الآن في جولات عطاءات إيجاس و(الهيئة المصرية العامة للبترول التابعة للدولة)، يجذب في الحقيقة اهتمام شركات أمريكية كثيرة".

وقال الملا من قبل إن مصر تسعى لجذب استثمارات أجنبية بنحو عشرة مليارات دولار في قطاع النفط والغاز خلال السنة المالية التي بدأت في يوليو تموز 2018.

وأشار الوزير إلى أنه بينما تركز مصر على الاستفادة من بنيتها التحتية لتصبح مركزا إقليميا لتجارة الغاز، واستيراد الغاز من دول بينها قبرص وإسرائيل، فإن القاهرة ستلتزم بعقد مع الأردن تأجل بسبب الاحتياجات المحلية.

وعلق على ذلك قائلا "لكن الآن، وحيث أننا قد وصلنا إلى الاكتفاء الذاتي قبل شهرين، ستكون الأولوية لتلك العقود القائمة عندما نستأنف التصدير".

ووقعت مصر اتفاقا مع قبرص لمد خط أنابيب ينقل الغاز من حقل أفروديت الواقع في الجزيرة إلى منشآت في مصر.

وقال الملا إنه لا يوجد تاريخ محدد لبدء العمل في خط الأنابيب. لكنه نقل عن الجانب القبرصي قوله إن خط الأنابيب قد يكون جاهزا وعاملا خلال أربع سنوات.

ووقعت شركة مصرية اتفاقا بقيمة 15 مليار دولار لاستيراد الغاز من إسرائيل ومعالجته في مصر.

وقال الملا "إذا نحن سنستورد ونصدر في آن واحد، ومن ثم فإننا نتحدث عن مركز للتجارة".

اقتصاديون صينيون يتوقعون معدل نمو 6.3 بالمئة العام المقبل

توقع اقتصاديون في تقرير من جامعة رنمين في بكين أن يسجل النمو الاقتصادي الصيني 6.6 بالمئة العام الجاري وأن يتباطأ إلى 6.3 بالمئة العام المقبل بينما تكافح الصين تحديات تتعلق بالتجارة وإصلاحات هيكلية.

التوقعات التي نشرتها خدمة إخبارية جديدة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية مساء اول امس السبت تتفق مع متوسط التوقعات في استطلاع أجرته رويترز لآراء 73 اقتصاديا الشهر الماضي مع تعرض الصين لضغوط متزايدة بسبب الحرب التجارية مع الولايات المتحدة.

لكن خبراء كلية الاقتصاد بجامعة رنمين حذروا من أن الصين ستظل تواجه صعوبات حتى إذا جرت تسوية التوترات التجارية مع الولايات المتحدة حيث ستعاني البلاد من تدهور بيئة التجارة العالمية وتراجع الصادرات وانخفاض قيمة العملة.

ونما الناتج المحلي الإجمالي للصين 6.5 بالمئة على أساس سنوي في ربع السنة المنتهي في سبتمبر أيلول وهي أبطأ وتيرة نمو منذ 2009. وسعت بكين لتشجيع البنوك التجارية لتعزيز إقراض الشركات الخاصة وتبنت إجراءات لتخفيف مشاكل تمويل الشركات.